جانب من الإشتباكات بمصر

إصابة(5) في اشتباك بين أنصار مرشحين إخوانيين والشرطة بمصر

القاهرة/14 اكتوبر/رويترز:

قال شهود عيان أن خمسة من أنصار مرشحين لانتخابات مجلس الشعب المصري ينتميان لجماعة الإخوان المسلمين أصيبوا يوم أمس الأول في اشتباك مع الشرطة بمدينة كفر الشيخ في دلتا النيل.

وأضاف شاهد عيان أن الاشتباك وقع عندما اعترضت الشرطة مسيرة لأنصار المرشح عبد اللّه مصباح والمرشحة فاطمة موسى في المدينة وهي عاصمة محافظة كفر الشيخ.

وتابع أن بعض المشاركين في المسيرة التي ضمت بضعة ألوف من الأشخاص اشتبكوا مع الجنود.

وأكد الشاهد أن المشاركين في المسيرة دفعوا الشرطة أمامهم لعشرات الأمتار وان مفاوضات جرت بعد ذلك مع قياديين إخوان أسفرت عن فض المسيرة بعد وقوف المشاركين فيها لمدة نصف ساعة في الشارع تعبيرا عن تأييدهم للمرشحين.

ولم يتسن على الفور الحصول على تعليق الأجهزة الأمنية في المدينة.

ووقعت اشتباكات يوم الجمعة بين أنصار مرشحين إخوان والشرطة في مدينة الاسكندرية الساحلية ومحافظتي الغربية والشرقية في دلتا النيل أسفرت عن إصابات في صفوف رجال الشرطة وأنصار المرشحين الإخوان. كما ألقت الشرطة القبض على نحو 200 من أعضاء جماعة الإخوان.

وقال الشهود أن الشرطة في مدينة كفر الشيخ ألقت القبض على نحو ستة أعضاء في الجماعة بعد اشتباك أمس الأول.

وجماعة الإخوان محظورة منذ عام 1954 بعد أن نسبت إليها محاولة لاغتيال الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لكن الحكومة تتسامح مع نشاطها في حدود.

ويتقدم أعضاء الجماعة للانتخابات العامة بصفة مستقلين تفاديا للحظر.

وفي انتخابات عام 2005 حصلت الجماعة على نحو 20 في المائة من مقاعد مجلس الشعب لكن محللين يستبعدون أن تحصل على العدد نفسه أو ما يقترب منه في انتخابات هذا العام في وقت يبدو فيه أن الحكومة عازمة على تقليص تمثيل الجماعة في المجلس قبل انتخابات الرئاسة التي ستجرى العام المقبل.

وداعاً جنوب السودان

إبراهيم المليفي

أي استفتاء لتقرير مصير جنوب السودان ننتظر نتائجه فيما الحكومة الجنوبية قد استقرت على النشيد الوطني لدولة النيل وباللغة الإنكليزية؟ وأي وحدة يراد لها الاستمرار وواشنطن تريد الإشراف على عملية التصويت لتكتسب خبرة جديدة في تفتيت الدول الواقعة تحت هيمنتها؟ وكأني أرى ذلك اليوم في جنوب السودان سيحدث غداً في شمال العراق وكل بلد عربي لم يجد التعامل مع مكوناته العرقية والدينية والمذهبية.

قد يوحي كلامي السابق بأني قومي عربي متطرف أو عروبي لا يقرأ حقائق التاريخ، والصحيح هو أني في موضوع السودان ودول عربية أخرى أجد نفسي متعاطفاً بشكل كبير مع حقوق ومطالب الأقليات الموجودة فيها، وأقر بأنهم لم يجدوا من العرب والمسلمين لفترات طويلة غير المعاملة السيئة والعزل المتعمد، وإلا بأي حق تفرض اللغة والثقافة العربية على من لا ينتمون إليها ويحرمون في الوقت نفسه من حمل هويتهم الثقافية؟ وهذه الجزئية هي من أكثر النقاط الخلافية التي عجزت الكثير من الأنظمة العربية على التعامل معها لإدماج جميع مواطنيها تحت راية المواطنة.

أما في مسألة الحقوق الدينية، فهناك مسائل عدة حيث نجد أن الأقليات المذهبية تواجه صعوبات أكثر من المسيحيين العرب في ممارسة شعائرهم، أما من يعتنقون ديانات غير سماوية أو لا يعتنقون أصلاً أي دين فهؤلاء (مدفونون بالحياة) لأنهم خرجوا من ذمة القوانين والحقوق الإنسانية.

لم ولن أذهب بعيداً عن السودان وجنوبه الذي يوشك على الانفصال، ولكن كان لا بد من قراءة المشهد بصورة أشمل لأن ما يحصل سيحصل في دول عربية أخرى طال الزمان أو قصر. إن العلاقة بين الشمال والجنوب كانت متأزمة قبل وصول الحكومة الإسلامية للخرطوم عام 1989، وبعد أن حاول الشمال فرض دينه ولغته على جنوب أغلبيته من معتنقي الديانات الإفريقية فقد ازداد الوضع تفجراً، ولا يخفى علينا أن الكثير من الحكومات الغربية والكيان الصهيوني استغلوا (مظلومية) الجنوبيين وسوء إدارة حكومة الشمال التي أشعلت حرباً ثانية في دارفور لتغدق على الحركة الشعبية لتحرير السودان بالمساعدات والوعود بالحياة الرغيدة التي تنتظر جنوب السودان في حال انفصاله، وكلنا نعلم أن الدولة الجديدة لن تكون هي الجنة الموعودة بل نسخة من الدول الإفريقية التي تتقاتل من أجل بقرة وتتصالح تحت خيمة عرافة.

إن السودان على شفير حروب وصراعات دموية ستتصدر نشرات الأخبار لفترات طويلة، حرب موعودة بين الشمال والجنوب على إقليم أبيي الغني بالنفط وحرب بين الجنوبيين أنفسهم لأنهم ليسوا على قلب (غرنق) واحد وحرب ثالثة بين الجنوب واثيوبيا، وكل ذلك يحدث والعرب كعادتهم (نايمين في العسل)، وغير مقدرين لخطورة الصدع الاستراتيجي الذي سيخلّفه تفكك دولة كبيرة مثل السودان.

خلاصة القول المطلوب الآن جهد عربي وإفريقي ضاغط على الخرطوم وجوباً لتأمين مستقبل السودانيين بعد إجراء الاستفتاء أياً كانت نتيجته، فالانفصال يحتاج إلى تأمين (تخريجة) مرضية للشمال والجنوب أما استمرار الوحدة، فيجب أن يتأسس على تقاسم حقيقي للسلطة وانسياب عادل لموارد الدولة على جميع أجزائها، وأخيرا وهو المهم احترام الحقوق الدينية والثقافية للجنوبيين على اختلافاتهم كافة، فهل سنرى مثل هذا التحرك قريباً حتى لا نقول يوماً وداعاً جنوب السودان؟

الفقرة الأخيرة:

منذ أن اعتمر سيلفا كير قبعة الكاوبوي التي أهداها إياه الرئيس الأميركي السابق جورج بوش وأنا متوجس خيفة على مصير السودان الموحد.

ممثلو العمال بمصر يتوجهون إلى القضاء بعد تحديد الحد الأدنى للأجور بـ 400 جنيه

الجزائر/14 اكتوبر/ايلاف:

قرر المجلس الأعلى للأجور في مصر وضع حد أدنى جديد للأجور هو 400 جنيه، أي 69.1 دولارا شهريا، وهو ما يعادل 2.3 دولار يوميا، في حين يعتبر البنك الدولي أن حد الفقر هو دولارين للفرد يوميا.

وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أمرت المحكمة الإدارية العليا الحكومة المصرية بوضع حد أدنى جديد للأجور، إذ أن آخر قرار رسمي في هذا الشأن صدر في 1984، أي قبل أكثر من ربع قرن، وحدد أقل أجر للعامل بـ35 جنيها شهريا (5.4 دولار).

وكان المجلس الأعلى للأجور أنشئ في 2003 من أجل وضع حد أدنى للأجور ومراجعته بصفة دورية كل ثلاث سنوات، ولكنه لم يقم بالمهمة الموكلة إليه إلا بعد حكم المحكمة الإدارية العليا.

ورفضت الحكومة مطالب منظمات المجتمع المدني برفع هذا الحد إلى 1200 جنيه شهريا، مبررة ذلك برغبتها في لجم التضخم الذي بلغ معدله السنوي في تشرين الأول/أكتوبر الماضي 11.02 ٪، بحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

وقال رئيس الوزراء أحمد نظيف إنه لا يمكن زيادة الحد الأدنى للأجور عن هذا الرقم لأن ذلك «سيؤدي إلى ارتفاع نسبة التضخم». وأوضح مسؤولون حكوميون هذا الموقف، مشيرين إلى أن ارتفاع الأجور يعني زيادة السيولة في السوق، في حين يبقى معدل الإنتاج بلا تغيير، وبالتالي ترتفع الأسعار، ومعها نسبة التضخم.

إلا أن عددًا من الخبراء الإقتصاديين اعترضوا على هذه الحجة. وقال مستشار معهد التخطيط القومي (هيئة استشارية تابعة لوزارة التنمية الاقتصادية) إبراهيم العيسوى في ندوة نظمتها نقابة الصحافيين المصرية الأسبوع الماضي إنه «إذا تم تمويل زيادة الأجور من موارد حقيقية فلن يؤدي ذلك إلى تضخم».

وأضاف أن «هذه الموارد الحقيقية يمكن أن تأتي من فرض ضرائب تصاعدية بدلاً من الضريبة الموحدة التي تساوي بين الموظف ورجل الأعمال، وتفرض على كل منهما أن يدفع 20 ٪ من دخله رغم الفوارق الضخمة في حجم دخليهما».

وأيد الأستاذ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جودة عبد الخالق هذا الرأي.

وقال لصحف مصرية إن «التضخم يزيد في كل الأحوال من دون زيادة الحد الأدنى للأجور».

وأكد المحامي خالد علي مدير المركز المصري للحقوق الإقتصادية والإجتماعية المنظمة غير الحكومية التي أقامت الدعوى أمام القضاء للمطالبة بوضع حد أدنى للأجور «في الولايات المتحدة يكسب العامل ما بين ثمانية دولارات و14 دولارًا في الساعة. أما في مصر فإن العامل يكافح من أجل الحصول على ثمانية دولارات في اليوم». ولاتزال معركة الحد الأدنى للأجور مفتوحة.

فقد أعلن ممثل العمال في المجلس الأعلى للأجور عبد الرحمن خير اعتراضه على قرار المجلس بأن يكون الحد الأدنى للأجور 400 جنيه، وطالب بأن يكون 500 جنيه للعامل غير الماهر، و750 جنيها للعامل نصف الماهر، وألف جنيه للعامل الماهر.

ونقلت الصحف المصرية عن خير أنه أقام دعوى أمام القضاء الإداري لإلزام المجلس الأعلى للأجور بمراجعة قراره واعتماد مطلب ممثلي العمال. ويؤكد مدير المركز المصري للحقوق الإقتصادية والإجتماعية إنه أقام هو الآخر «دعوى جديدة أمام القضاء الإداري، يطالب فيها بتحديد المعايير التي يتم على أساسها احتساب الحد الأدنى للأجور».

وشهدت مصر، التي يعيش ٪40 من سكانها، البالغ عددهم 80 مليونًا، تظاهرات عديدة هذا العام احتجاجًا على تدني الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة.

وافترش مئات من العمال والموظفين لمدة شهرين في ربيع العام الجاري الرصيف المقابل لمبنى مجلس الشعب المصري للمطالبة برفع مرتباتهم وتحسين شروط عملهم.

وأقر الرئيس المصري حسني مبارك الأسبوع الماضي بالضغوط الواقعة على الفقراء. وقال في خطاب بمناسبة إعلان قائمة مرشحي الحزب الوطني، الذي يترأسه في الإنتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في 28 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، إن «هناك من الفقراء والبسطاء من يعانون عناء الحياة، ومن الفئات محدودة الدخل من يعانون ارتفاع الأسعار ونفقات المعيشة». وتابع «إننا نخوض الإنتخابات المقبلة، وأعيننا على هؤلاء، ونطرح برنامج الحزب للسنوات الخمس المقبلة من أجل هؤلاء».

الرئيس التونسي يهنئ نظيره اللبناني بالعيد الوطني

قرطاج/14 اكتوبر/متابعات:

بمناسبة احتفال الجمهورية اللبنانية بعيدها الوطني وجه الرئيس زين العابدين بن علي برقية إلى الرئيس ميشال سليمان ضمنها أحر التهانئ وأخلص التمنيات للشعب اللبناني الشقيق باطراد التقدم والازدهار.

وأكد في هذه البرقية الحرص على مواصلة العمل المشترك من أجل مزيد توطيد علاقات الأخوة العريقة والتعاون المثمر القائمة بين البلدين لما فيه خير ومصلحة الشعبين الشقيقين.

زين العابدين بن علي وميشال سليمان

إنقاذ صيادين من سيشل خطفهم قراصنة صوماليون

فيكتوريا/14 اكتوبر/رويترز:

قال رئيس جزر سيشل جيمس ميشيل انه تم انقاذ سبعة صيادين من بلاده خطفهم قراصنة صوماليون وألقي القبض على الخاطفين.

وقال ميشيل في وقت متأخر يوم السبت «نشارك أسر الصيادين السبعة الفرحة بعد الافراج عنهم. نتطلع جميعا لعودتهم بسلام الى (ماهي)في اشارة الى أكبر الجزر.

وكان قراصنة صوماليون قد خطفوا الصيادين يوم الجمعة قبالة سواحل جزر سيشل.

وقال ميشيل انه تم انقاذ الصيادين في عملية مشتركة بين خفر سواحل سيشل وقوات البحرية الاوروبية وكذلك طائرات فرنسية مما ساعد على رصد سفينة الصيد أثناء ابحارها صوب الصومال وعلى متنها الرهائن.

وقال الميجر جورج ادلين من خفر سواحل سيشل «الصيادون الذين تم انقاذهم والقراصنة المعتقلون في طريقهم الى ماهي. نتوقع أن يصلوا في وقت مبكر اليوم الاثنين.»

ورصدت طائرات الاستطلاع قارب الصيد (فيث) على بعد 240 ميلا بحريا الى الشمال من جزيرة ماهي.

وتفتقر الصومال الى حكومة مركزية فعالة منذ نحو 20 عاما. وأتاحت الفوضى في البلاد بانتعاش القرصنة في الممرات الملاحية الاستراتيجية قبالة شواطئها التي تربط اسيا بافريقيا.

ويربح القراصنة الصوماليون عشرات الملايين من الدولارات من الفدى التي يحصلون عليها مقابل الافراج عن السفن المخطوفة والتي تشمل ناقلات نفط وسفن بضائع في المحيط الهندي وخليج عدن على الرغم من جهود قوات بحرية أجنبية لوقف مثل تلك الهجمات.

وتتحمل كينيا وموريشيوس وسيشل وتنزانيا العبء الاكبر في مواجهة عمليات القرصنة وتقول انها مستعدة لمحاكمة القراصنة الذين تعتقلهم القوات البحرية الدولية التي تقوم بدوريات قبالة سواحل شرق افريقيا.

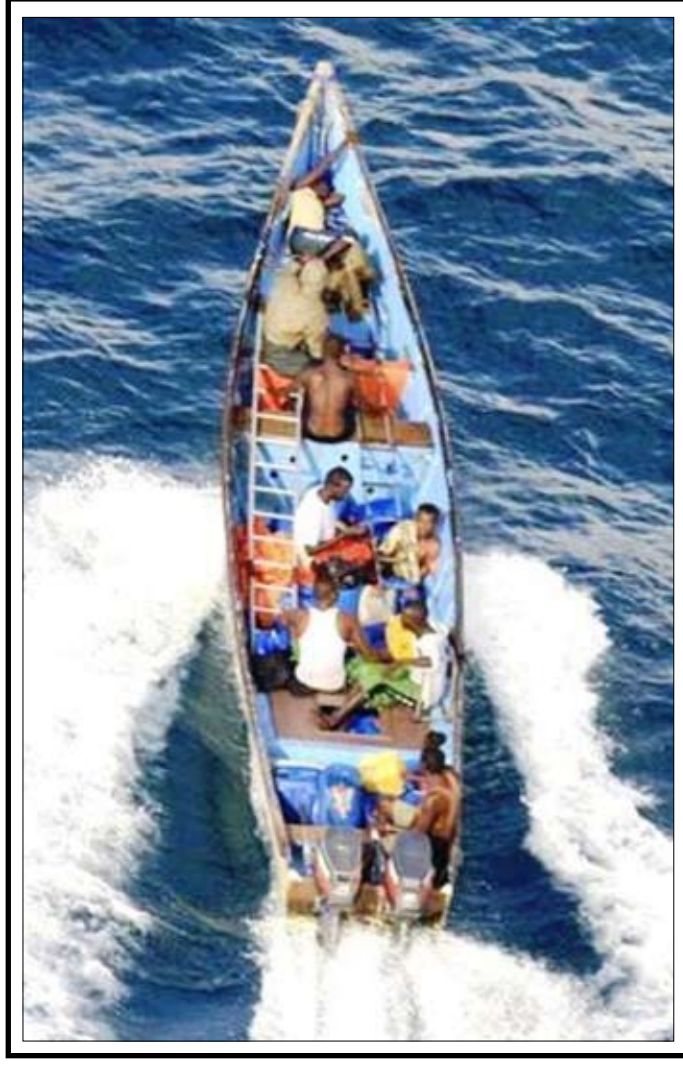

بينما عملية تسجيل الناخبين تتواصل في الجنوب

واشنطن ترفع الحظر عن إرسال أجهزة كمبيوتر إلى السودان

واشنطن/14 اكتوبر/متابعات:

رفعت الولايات المتحدة الحظر الذي كانت قد فرضته سابقا على إرسال أجهزة كمبيوتر إلى السودان وذلك مع اقتراب موعد الاستفتاء على تقرير المصير في جنوب السودان والذي يمكن أن يؤدي إلى انفصال الجنوب عن الشمال.

وأمر الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، برفع القيود التي كانت تمنع تمويل جهات أمريكية للصادرات التجارية باتجاه السودان.

وتعني هذه الخطوة أن أجهزة الكمبيوتر ومعداتها الملحقة بها يمكن إرسالها إلى السودان.

وقال أوباما في مذكرة رئاسية إن من مصلحة الولايات المتحدة السماح للصادرات التجارية بالمضي قدما إلى السودان.

ويذكر أن الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفقتا في معاهدة السلام التي أنهت الحرب الأهلية بينهما قبل خمس سنوات على تنظيم استفتاء لتقرير مصير جنوب السودان.

وفي هذه الأثناء تتواصل عملية تسجيل الناخبين الذين سيحق لهم التصويت في استفتاء تقرير مصير جنوب السودان. ورحب اوباما ببدء تسجيل المواطنين الجنوبيين واعتبر ذلك خطوة مهمة.

ودعا أوباما القادة السودانيين إلى ضمان إجراء الاستفتاء في موعده وبسلام.

وقد بدأ تسجيلُ الناخبين الثلاثاء بعد اتفاق طارئ تم التوصل إليه الأحد لحل القضايا العالقة بين الشمال والجنوب، بما فيها حريةُ التنقل والتجارة، وضمانُ حقوق المواطنة إذا ما قرر الجنوبيون الانفصال.

ويقول مراسل (بي بي سي) إن عددًا من القضايا لا تزال تثير خلافات بين الجانبين، ومنها قضيةُ الحدود بين الشمال والجنوب.

أمن واستقرار اليمن مهم لأمن واستقرار المنطقة والسلم الدولي

علي عبد الله صالح
رئيس الجمهورية